محمد الشافعي
دكتور في الحقوق
أستاذ زائر بكلية الحقوق أيت ملول (سابقا)
محام متمرن بهيئة أكادير
كلميم والعيون



الحماية القانونية
للمستهلك مقتني العقار في طور الإنجاز
"دراسة مدعمة بنظر الفقه واجتهاد القضاء"

DAR AL AFAK

في ضوء مستجدات :

- القانون 107.12 المغير والمتمم للقانون 44.00 المتعلق ببيع العقار في طور الانجاز
- القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك
- مسودة مشروع قانون المسطرة المدنية الصيغة رقم 35
- القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي
- مشروع القانون رقم 04.04 يقضي بسن أحكام تتعلق بالسكنى والتعمير
- مشروع القانون رقم 10.58 المتعلق بالمساعدة القانونية والقضائية
- القانون رقم 95.17 المتعلق بمدونة التحكيم والوساطة الاتفاقية



تقديم :

الدكتورة حليمة بن حفو
أستاذة التعليم العالي
المنسقة البيداغوجية لماستر قانون العقار والتعمير
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بأكادير - جامعة ابن زهر

الطبعة الأولى
2023

الفهـــرس

تقديم الدكتورة حليمة بن حفو 3
كلمة المؤلف 5
قائمة المختصرات 7
مقدمة 9

الباب الأول
الحماية القانونية للمستهلك مقتني الشقة في طور الإنجاز قبل وقوع النزاع

الفصل الأول: حماية المستهلك أثناء تكوين عقد بيع الشقة قيد الإنجاز 31
المبحث الأول: التدابير الوقائية المقررة لحماية المستهلك مقتني الشقة قبل التعاقد 31
المطلب الأول: التدابير الإدارية السابقة على مرحلة التعاقد 32
الفقرة الأولى: حصول المنعش العقاري على رخص التعمير 32
أولا – حصول البائع على رخصة إحداث المجموعة السكنية 33
1 – شروط الحصول على رخصة إحداث المجموعة السكنية 34
2 – الجزاء المترتب عن خرق مقتضيات إحداث المجموعة السكنية 41
ثانيا – الالتزام بالحصول على رخصة البناء وجزاء خرقه 43
1 – الالتزام بالحصول على رخصة البناء 44
2 – جزاء الشروع في البناء بدون رخصة أو خلافا للرخصة المسلمة 44
الفقرة الثانية: التزام البائع بوضع دفتر التحملات وإشهاره 53
أولا – تحديد طبيعة وأهمية دفتر التحملات 54
1 – الطبيعة القانونية لدفتر التحملات 54
2 – أهمية دفتر التحملات في حماية المستهلك 55
ثانيا – إشهار دفتر التحملات 57
1 – كيفية إشهار دفتر التحملات 57
2 – الآثار المترتبة عن إشهار دفتر التحملات 59

المطلب الثاني: التدابير التشريعية السابقة على مرحلة التعاقد 61
الفقرة الأولى: تنظيم الإشهار عن بيع الشقق في طور الإنجاز 61
أولا - ضوابط إشهار بيع الشقق في طور الإنجاز 61
1 - أن يكون الإشهار نزيها وصادقا 61
2 - أن لا يوقع المستهلك في الغلط 65
ثانيا - الجزاء المترتب عن الإشهار الكاذب أو المضلل 66
1 - العقوبات الأصلية 67
2 - العقوبات الإضافية 69
الفقرة الثانية: إعلام المستهلك مقتني الشقة في طور الإنجاز 70
أولا - مضمون الالتزام بالإعلام 71
1 - المعلومات المنعكسة على رضاء المستهلك 71
2 - المعلومات المنعكسة على حسن تنفيذ العقد 75
ثانيا - صور خرق الالتزام بالإعلام وجزاؤه 80
1 - صور خرق الالتزام بالإعلام 80
2 - جزاء خرق الالتزام بالإعلام 82
المبحث الثاني: الضمانات المقررة لحماية المستهلك مقتني الشقة في مرحلة التعاقد 87
المطلب الأول: الضمانات القانونية الناشئة عن العقد الأصلي (عقد البيع) 88
الفقرة الأولى: الضمانات الواردة في قانون حماية المستهلك 88
أولا - توجيه عرض مكتوب إلى المستهلك المقترض 88
1 - مضمون العرض المكتوب 88
2 - كيفية توجيه العرض المكتوب إلى المستهلك وجزاء الإخلال به 95
ثانيا - حق المستهلك المتعاقد في التراجع عن تنفيذ العقد 99
1 - ممارسة الحق في التراجع 99
2 - آثار ممارسة الحق في التراجع 103
الفقرة الثانية: الضمانات الواردة في قانون الالتزامات والعقود 105
أولا - التزام البائع بتقديم الضمانة للمستهلك 106
1 - صور الالتزام بالضمانة 106
2 - نطاق تطبيق الالتزام بالضمانة 111

DAR AL AFAK

ثانيا - ضمانة إجراء التقييد الاحتياطي بناء على عقد البيع الابتدائي 116
1 - شروط التقييد الاحتياطي بناء على عقد البيع الابتدائي 116
2 - آثار التقييد الاحتياطي بناء على عقد البيع الابتدائي 121
المطلب الثاني: الضمانات القانونية الناشئة عن هيئات أخرى 125
الفقرة الأولى: الضمانات القانونية الناشئة عن محرر العقد 125
أولا - التزام محرر العقد الابتدائي بإسداء النصح للمستهلك المتعاقد 125
1 - مضمون الالتزام بنصح المستهلك المتعاقد 125
2 - حدود الالتزام بالنصح 128
ثانيا - الالتزام بتحرير العقد والتأكد من الوضعية القانونية للعقار 129
1 - التزام محرر العقد بالتأكد من الوضعية القانونية للعقار 129
2 - التزام الموثق بتحرير العقد الابتدائي 131
الفقرة الثانية: الضمانات الناشئة عن سلطة القاضي 133
أولا - سلطة القاضي في تعديل العقد الابتدائي من حيث مضمونه 134
1 - سلطة القاضي في تفسير الشروط الغامضة لمصلحة المستهلك 134
2 - سلطة القاضي في التخفيف من حدة الشروط التعسفية الواردة في العقد 137
ثانيا - سلطة القاضي في تعديل العقد من حيث تنفيذه 140
1 - شروط وقف تنفيذ القرض العقاري 141
2 - آثار وقف تنفيذ القرض العقاري 145

الفصل الثاني: حماية المستهلك أثناء تنفيذ عقد بيع الشقة قيد الإنجاز 151
المبحث الأول: حماية المستهلك في المرحلة السابقة على تسلم الشقة 152
المطلب الأول: الإجراءات الإدارية السابقة على إنجاز الشقة 152
الفقرة الأولى: ضرورة الحصول على رخصة السكن 152
أولا - مسطرة الحصول على رخصة السكن: 153
1 - الشكليات المتبعة من طرف البائع 153
2 - معاينة انتهاء عملية البناء 154
ثانيا - السلطات المختصة بتسليم رخصة السكن وآثار الحصول عليها 155
1 - السلطات المختصة بتسليم رخصة السكن 155
2 - آثار الحصول على رخصة السكن 158
الفقرة الثانية: الالتزام بوضع نظام الملكية المشتركة وبتمكين المستهلك منه 160

DAR AL AFAK
COPY

أولا – الالتزام بوضع نظام الملكية المشتركة وإشهاره 160
1 – وضع نظام الملكية المشتركة 161
2 – شهر نظام الملكية المشتركة 165
المطلب الثاني: الالتزامات التعاقدية السابقة على إنجاز الشقة 168
الفقرة الأولى: التزام البائع ببناء الشقة محل البيع 168
أولا – الالتزام ببناء الشقة داخل الأجل المحدد ووفقا للمواصفات المحددة 168
1 – بناء الشقة داخل الأجل المحدد 168
2 – بناء الشقة وفقا لشروط الجودة والسلامة 170
ثانيا – جزاء خرق الالتزام ببناء الشقة 171
1 – جزاء التأخر في تنفيذ الالتزام ببناء الشقة 172
2 – جزاء التنفيذ المعيب للالتزام ببناء الشقة 174
الفقرة الثانية: التزام البائع بتمكين المستهلك من الشقة 176
أولا – نقل ملكية الشقة إلى المستهلك 176
1 – الإجراءات الممهدة لنقل ملكية الشقة 177
2 – شروط نقل ملكية الشقة إلى المستهلك 181
ثانيا – تسليم الشقة إلى المستهلك 187
1 – تحديد الالتزام بتسليم الشقة 187
2 – جزاء الإخلال بالتسليم 191
المبحث الثاني: حماية المستهلك في المرحلة اللاحقة على تسلم الشقة 193
المطلب الأول: التزام البائع بضمان الشقة المبيعة 194
الفقرة الأولى: الالتزام بضمان التعرض والاستحقاق 194
أولا – الالتزام بضمان التعرض 194
1 – ضمان التعرض الصادر عن البائع 195
2 – ضمان التعرض الصادر عن الغير 197
ثانيا – الالتزام بضمان الاستحقاق والاتفاق على تعديل أحكامه 200
1 – الالتزام بضمان استحقاق الشقة 200
2 – الاتفاق على تعديل أحكام ضمان استحقاق الشقة 207
الفقرة الثانية: الالتزام بضمان عيوب الشقة 209
أولا – الضمان القانوني وجزاء الإخلال به 209

DAR AL AFAK
COPY

1 – الضمان القانوني 209
2 – جزاء وجود العيب الخفي في الشقة 216
ثانيا – الضمان التعاقدي الإضافي 218
1 – أحكام الضمان التعاقدي 218
2 – جزاء الإخلال بأحكام الضمان التعاقدي 220
المطلب الثاني: الالتزام بالضمان العشري للشقة المبيعة 221
الفقرة الأولى: نطاق الضمان العشري 222
أولا – النطاق الموضوعي والزمني في الضمان العشري 222
1 – النطاق الموضوعي 222
2 – النطاق الزمني 226
ثانيا – النطاق الشخصي في الضمان العشري 231
1 – الملتزم بالضمان العشري 231
2 – المستفيد من الضمان العشري 235
الفقرة الثانية: تأمين الضمان العشري وانعكاسه على المستهلك مقتني الشقة 240
أولا – مبدأ إجبارية تأمين الضمان العشري وجزاء الإخلال به 240
1 – آليات استيفاء إجبارية تأمين المسؤولية المدنية العشرية 240
2 – جزاء خرق مبدأ إجبارية تأمين المسؤولية المدنية العشرية 245
ثانيا – انعكاسات تأمين المسؤولية المدنية العشرية على مقتني الشقة في طور الإنجاز 250
1 – شروط انتقال عقد التأمين إلى المستهلك 250
2 – آثار انتقال عقد التأمين إلى المستهلك 253

الباب الثاني
الحماية القانونية للمستهلك مقتني الشقة في طور الإنجاز أثناء النزاع

الفصل الأول: التسوية القضائية للنزاعات الناشئة عن اقتناء شقة في طور الإنجاز 261
المبحث الأول: تحديد الاختصاص القضائي في النزاعات الناشئة عن اقتناء شقة في طور الإنجاز 262
المطلب الأول: تحديد اختصاص قضاء الموضوع وعلاقته بالنظام العام 262
الفقرة الأولى: تحديد اختصاص قضاء الموضوع 262

DAR AL AFAK
COPY

أولا – تحديد المحكمة المختصة نوعيا 263
1 – الاتجاه القاضي بمنح الاختصاص للمحكمة التجارية 263
2 – الاتجاه القاضي بمنح الاختصاص للمحكمة الابتدائية 266
ثانيا – تحديد المحكمة المختصة محليا 270
1 – المحكمة المختصة في الدعوى المرفوعة من طرف المستهلك 270
2 – الدعوى المرفوعة من طرف جمعيات حماية المستهلك 274
الفقرة الثانية: علاقة اختصاص قضاء الموضوع بالنظام العام 276
أولا – الاختصاص النوعي في نزاعات الاستهلاك وعلاقته بالنظام العام 276
ثانيا – الاختصاص المحلي في نزاعات الاستهلاك وعلاقته بالنظام العام 277
المطلب الثاني: اختصاص قضاء الأمور المستعجلة في نزاعات الاستهلاك العقارية 279
الفقرة الأولى: ضوابط تحديد اختصاص قضاء الأمور المستعجلة 280
أولا – شروط انعقاد الاختصاص لقضاء الأمور المستعجلة 280
1 – الشروط الموضوعية 280
2 – الشروط الشكلية 285
ثانيا – الجهة المختصة بالنظر في قضايا الاستهلاك العقارية المستعجلة 288
1 – الجهة المختصة في المرحلة الابتدائية 288
2 – الجهة المختصة في مرحلة الاستئناف 291
الفقرة الثانية: نطاق تدخل قضاء الأمور المستعجلة في النزاع الناشئ عن اقتناء شقة قيد الإنجاز 292
أولا – أساس منح المستهلك المهلة القضائية 292
ثانيا – آثار منح المستهلك المهلة القضائية 294
المبحث الثاني: التقاضي أمام المحكمة المختصة في نزاعات الاستهلاك العقارية 298
المطلب الأول: الدعوى المرفوعة من طرف المستهلك مقتني الشقة 298
الفقرة الأولى: مسطرة التقاضي أمام المحكمة المختصة 299
أولا – شروط رفع دعوى الاستهلاك العقارية وقواعد التبليغ 299
1 – شروط إقامة دعوى الاستهلاك العقارية 299
2 – قواعد التبليغ في دعوى الاستهلاك العقارية 301

ثانيا – خصوصيات القواعد المسطرية في دعوى الاستهلاك العقارية 308
1 – المسطرة الكتابية ومنح المستهلك المساعدة القضائية 309
2 – شمول المقررات القضائية بالتنفيذ المعجل والغرامة التهديدية 314
3 – خصوصيات رفع دعوى خلو الشقة المبيعة من الصفات الموعود بها 324
الفقرة الثانية : قواعد الإثبات في نزاعات الاستهلاك العقارية 328
أولا – محل الإثبات في نزاعات الاستهلاك العقارية 328
1 – شروط الواقعة محل الإثبات 328
2 – حق المستهلك في الإثبات 331
ثانيا – عبء الإثبات في نزاعات الاستهلاك العقارية 335
1 – حالات إلقاء عبء الإثبات على المهني 335
2 – خضوع باقي نزاعات الاستهلاك العقارية للقواعد العامة 339
ثالثا – وسائل الإثبات في نزاعات الاستهلاك العقارية وعلاقتها بالنظام العام 340
1 – وسائل الاثبات في نزاعات الاستهلاك العقارية 340
2 – علاقة وسائل الإثبات في نزاعات الاستهلاك العقارية بالنظام العام 343
المطلب الثاني: التقاضي أمام المحكمة المختصة من طرف جمعيات حماية المستهلك 344
الفقرة الأولى: لجوء جمعيات حماية المستهلك إلى القضاء 345
أولا – شروط لجوء جمعيات حماية المستهلك إلى القضاء 345
1 – أن تكون الجمعية معترفا لها بصفة المنفعة العامة 345
2 – أن يكون غرضها الأساسي حماية المستهلك 350
3 – أن تكون خاضعة لأنظمة مطابقة للنظام الأساسي النموذجي 351
ثانيا – معوقات لجوء جمعيات حماية المستهلك إلى القضاء 352
1 – معوقات ذات طابع قانوني 352
2 – معوقات ذات طابع عملي 353
الفقرة الثانية: الدعاوى المرفوعة من طرف جمعيات حماية المستهلك 357
أولا – دعوى الدفاع عن المصلحة المشتركة للمستهلكين في بيع الشقق قيد الإنجاز 357
1 – شروط رفع دعوى التمثيل المشترك 357
2 – خصوصيات دعوى التمثيل المشترك 361

DAR AL AFAK
COPY

ثانيا – دعاوى الدفاع عن المصلحة الفردية للمستهلك في بيع الشقة قيد الإنجاز ... 362
1 – الدعاوى المدنية الناشئة عن اقتناء شقة في طور الإنجاز 362
2 – التدخل في دعوى جارية مرفوعة من طرف المستهلك..... 363

الفصل الثاني: التسوية غير القضائية للنزاعات الناشئة عن اقتناء شقة في طور الإنجاز..... 369
المبحث الأول: تسوية النزاعات الناشئة عن اقتناء شقة في طور الإنجاز عن طريق الوساطة..... 370
المطلب الأول: أحكام الوساطة في النزاعات الناشئة عن اقتناء شقة في طور الإنجاز..... 371
الفقرة الأولى: نطاق وأهمية تسوية نزاعات اقتناء شقة قيد الإنجاز عن طريق الوساطة..... 371
أولا – نطاق تسوية النزاعات الناشئة عن اقتناء شقة قيد الإنجاز عن طريق الوساطة..... 371
1– نطاق الوساطة البنكية في نزاعات اقتناء شقة في طور الإنجاز..... 371
2 – نطاق الوساطة الاتفاقية في النزاعات الناشئة عن اقتناء شقة في طور الإنجاز. 372
ثانيا – مبررات الوساطة في النزاعات الناشئة عن اقتناء شقة قيد الإنجاز 373
1 – المبررات الموضوعية..... 374
2 – مميزات العمل بالوساطة وأهميتها في تسوية النزاعات الناشئة عن اقتناء شقة قيد الإنجاز..... 377
الفقرة الثانية: مسطرة تسوية نزاعات الاستهلاك العقارية عن طريق الوساطة..... 385
أولا – شروط تسوية نزاعات اقتناء شقة في طور الإنجاز عن طريق الوساطة..... 385
1– شروط الوساطة البنكية في نزاعات الاستهلاك العقارية 385
2 – شروط اللجوء إلى الوساطة الاتفاقية..... 387
ثانيا – الإجراءات الواجب اتباعها في تسوية النزاع عن طريق الوساطة 395
1 – إجراءات الوساطة في النزاع الناشئ بين المؤسسة البنكية والمستهلك..... 395
2 – إجراءات الوساطة في النزاع الناشئ بين المنعش العقاري والمستهلك..... 399
المطلب الثاني: آثار تسوية النزاع الناشئ عن اقتناء شقة قيد الإنجاز عبر الوساطة..... 402
الفقرة الأولى: آثار تسوية النزاع عن طريق الوساطة البنكية 404

أولا – عدم احتساب آجال سقوط الحق إلى حين استنفاذ مسطرة الوساطة 403
ثانيا – سقوط فوائد التأخير والمصاريف المترتبة عن إجراء الوساطة 403
الفقرة الثانية: آثار ونتائج تسوية النزاع عن طريق الوساطة الاتفاقية 404
أولا – آثار تسوية النزاع عن طريق الوساطة الاتفاقية 404
1 – وقف المسطرة الجارية أمام المحكمة (الأثر الموقف) 404
2 – نقل النزاع من المحكمة إلى الوسيط (الأثر الناقل) 405
ثانيا – النتائج المترتبة عن تسوية النزاع عن طريق الوساطة 405
1 – إبرام عقد الصلح بين طرفي النزاع 405
2 – النتائج المترتبة عن إبرام عقد الصلح في إطار الوساطة الاتفاقية 408
المبحث الثاني: تسوية نزاع عدم إتمام بيع الشقة في طور الإنجاز عن طريق التحكيم 410
المطلب الأول: مسطرة التحكيم في النزاع الناشئ عن رفض إتمام البيع 411
الفقرة الأولى: شروط البت في النزاع الناشئ عن رفض إتمام البيع 411
أولا – الشروط الموضوعية المقررة لإبرام عقد التحكيم 411
1 – الأهلية كشرط لإبرام عقد التحكيم 411
2 – ملكية التصرف في الحق موضوع النزاع 413
ثانيا – الشروط الشكلية المقررة لإبرام عقد التحكيم 413
1 – ضرورة إبرام عقد التحكيم في محرر مكتوب 413
2 – ضرورة تحديد موضوع النزاع وتعيين هيئة التحكيم 415
3 – ضرورة تعيين هيئة التحكيم في عقد التحكيم 416
الفقرة الثانية: إجراءات البت في النزاع الناشئ رفض إتمام البيع 417
أولا – المرونة الإجرائية في التحكيم 418
1 – إمكانية الاتفاق على القواعد الإجرائية واجبة الاتباع 418
2 – صلاحية القضاء والهيئة التحكيمية لاتخاذ الإجراءات التحفظية 419
3 – صلاحية هيئة التحكيم للمطالبة بالمستندات وأصول الوثائق 421
المطلب الثاني: الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 421
الفقرة الأولى: مضمون حكم المحكمين الصادر بإتمام البيع 421
أولا – بيانات الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 422
1 – الإشارة إلى عقد التحكيم 422

DAR AL AFAK
COPY

2 - موجز الوقائع مع التعليل 424
3 - بيانات بخصوص هيئة التحكيم 424
4 - تاريخ ومكان صدور الحكم التحكيمي 425
ثانيا - بنية الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 425
1 - تعليل الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 426
2 - منطوق الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 427
3 - التوقيع على الحكم التحكيمي من طرف الهيئة التحكيمية 427
الفقرة الثانية: حجية الحكم التحكيمي والطعن فيه 428
أولا - حجية الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 428
ثانيا - الطعن في الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 430
1 - الطعن بالبطلان في الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 430
2 - الطعن بإعادة النظر في الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 431
3 - تعرض الغير الخارج عن الخصومة 433
الفقرة الثالثة: تذييل الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع وآثاره 433
أولا - القوة التنفيذية للحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 433
1 - الحكم التحكيمي المتمتع بالقوة التنفيذية بقوة القانون 434
2 - الحكم التحكيمي موضوع التذييل بالصيغة التنفيذية 435
ثانيا - آثار الحكم التحكيمي الصادر بإتمام البيع 439
1 - انتهاء مهمة الهيئة التحكيمية بشأن النزاع الذي وقع الفصل فيه 440
2 - تقييد الحكم التحكيمي في السجل العقاري 442
3 - نقل ملكية العقار من المنعش العقاري إلى المستهلك المقتني 443

خاتمة 445
لائحة المراجع 453
الفهرس 487

DAR AL AFAK
COPY

يعد هذا العمل ثمرة جهود سنوات من البحث المتواصل في موضوع ذي أهمية شاخصة تظهر بلسان الحال قبل المقال، يحظى بآنية حيوية في النقاش العمومي من لدن مختلف المؤسسات العمومية وهيئات المجتمع المدني، وقد تمخض عن هذا النقاش تدخل المشرع المغربي من أجل تعديل مقتضيات القانون المتعلق ببيع العقار في طور الإنجاز بموجب القانون رقم 107.12 محاولا بذلك ضبط هذا النوع من المعاملات العقارية، وما زاد الموضوعَ أهميةً قانونيةً كون المقتني المتعاقد يحمل صفة مستهلك خاضع للقانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير حماية المستهلك.

وللخوض في الموضوع انطلقت من إشكال رئيسي يساير التعديلات الجديدة التي عرفها قانون بيع العقار في طور الإنجاز والقوانين الأخرى ذات الصلة، وقد حاولت جهد الإمكان أن أحيط بالموضوع في تداخله مع واقع الحياة الإنسانية والاجتماعية للإطار البشري الذي يتفاعل فيه، وفي مختلف تشعباته مع قانون حماية المستهلك وقانون التعمير وقانون الالتزامات والعقود وغيرها كثير...، من أجل البحث عن التفاعل الإيجابي بين مختلف هذه النصوص القانونية، من خلال توظيف المنهج التحليلي كسبيل للوصول إلى رؤية شاملة حول الحماية المقررة للمستهلك مقتني الشقة قيد الإنجاز في ضوء القانون المغربي، وقد حرصت كل الحرص على ألا يكون هذا العمل مجرد نقل للأقوال، بل دراسة هدفها استنطاق النصوص والبحث في عللها وغاياتها ومناقشتها بالدليل والحجة، وبمنطق يستحضر روح الاختلاف، وقد كان للعمل القضائي الحظ الأوفر فيه؛ حيث تم الاعتماد بشكل كبير على المقررات القضائية لمقاربته من الناحية العملية، كما عكفت على استجلاء الآراء الفقهية لمقاربته من الناحية النظرية، قصد الوقوف على مدى تناغم الرؤية التشريعية مع الاجتهاد الفقهي والقضائي، مع طرح وجهة نظري الذاتية كلما اقتضى الأمر ذلك.

أخيرا أتمنى صادقا أن يشكل هذا العمل لبنة من لبنات البحث العلمي الرصين التي يستند إليها قصد تطوير وابتكار وسائل جديدة لتلافي المساوئ التي تواجه المستهلك في هذا الصنف من البيوع.

والله ولي التوفيق.

DAR AL AFAK
COPY

الثمن : 150 درهم

9 789920 567848

مكتبة دار السلام

الهاتف - الفاكس : 05 37 72 58 23
Site web : www.darassalam.ma
E-mail : contact@darassalam.ma